الفصل الرابع

التنظيم والنشاط الوطني المستقل ١٩٠٧ - ١٩١٤

obeikandl.com

إن فترة جمود العمل الوطنى التى أعقبت الاحتلال البريطانى والتنكيل بزعماء ثورة ١٨٨٢ لم يكتب لها الاستمرار طويلا · فالحركة الوطنية لم تلبث أن جددت نشاطها بصورة قوية وانتقل مركز الثقل فى قيادتها الى المثقفين من أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد · ولم يكن غريبا أن تنظر هذه القيادة الى الفئات الاجتماعية التى طحنها الاستعمار والاقطاع وأن تتجه نحو الطبقة الوسطى الصغيرة والطبقة العاملة الناشئة وفئات الصناع الحرفيين الذين ضاقوا بسياسة الاحتلال وباغراق الأسواق بالبضائع الأجنبية على حساب منتجاتهم ·

وانتعشت الحركة الوطنية بصورة ملحوظة حول سلسلة من الأحداث الهامة التى ميزت هذه الفترة مثل حادثة دنشواى (١٩٠٦) وهى الحادثة التى أدت الى سحب كرومر من وظيفته فاعتبر ذلك انتصارا هاما للحركة الوطنية ، ومثل وقف محاولة مد امتياز قنال السويس ، ومثل انشاء الجامعة المصرية وغير ذلك من الانتصارات الهامة ·

ولكن لم يكن انتعاش الحركة حول انتصارات دائمة · فقد اشتعلت جذوتها بنفس القدر من خلال مقاومتها للاجراءات المناهضة لها مثل احياء قانون المطبوعات (١٩٠٩) واصدار قانون النفى الادارى (١٩١٠) ·

لقد خلقت هذه الصحوة الوطنية المناخ الملائم لنمو حركة الطبقة العاملة ولتطلع العمال ـ وخاصة فى المدن الكبرى ـ الى

الظفر بمطالبهم الاقتصادية مستخدمين أسلوب العمل الجماعى الذى مارسوه من قبل ، والذى تراكمت لديهم بعض خبراته فى السنوات السابقة ٠

وساهم فى تحريك العمل الجماعى للطبقة العاملة ـ أيضا ـ الارتفاع المطرد فى تكاليف المعيشة والذى اشتدت وطأته عام ١٩٠٧ وما تلاها من سنين ٠ وقد أصبح موضوع « غلاء المعيشة » فى هذه السنة من الموضوعات اليومية فى الصحف وفى أماكن التجمع بالأحياء الوطنية بالقاهرة والاسكندرية ٠ بل لقد أصبح ـ على حد تعبير جريدة الأهرام ـ (فبراير ١٩٠٧) ـ « حديث السواد الأعظم من الشعب الذى يصرف جل كلامه واهتمامه الى الغلاء المحدق به من كل جهة: غلاء المأكول وغلاء المشروب وغلاء المسكن وغلاء الملابس »٠ يذكر أن عددا من الأفراد تقدموا بنداء الى الجمعية العمومية لمجلس شورى القوانين (نشرته الصحف فى ٤ فبراير ١٩٠٧) يشكون فيه من الغلاء ويطالبون الحكومة بالنظر فى أمره رأفة بالفقراء ٠

ومن الطريف أيضا أنه تألفت فى القاهرة « لجنة للدفاع عن حقوق المستأجرين » جعلت أغراضها « تخفيض ايجارات المساكن ، ووضع حد لاستبداد المالكين ، ووضع نظام لرفع الايجارات » ٠

التحمت صحوة الحركة الوطنية وما خلقته من وعى سياسى ضد الاحتلال وضد سيطرة الرأسمال الأجنبى على الانتاج والاستخدام ، التحمت هذه الصحوة فى أذهان الطبقة العاملة

المصرية مع ما كانت تلاقيه من صعوبات الحياة وارتفاع تكاليف المعيشة ، فحركت أشكال العمل الجماعى فى صفوف العمال ووسعت نطاقه · وقد اتسمت حركة الطبقة العاملة طوال هذه الفترة بسمات محددة كان أهمها :

اولا : حدة التناقض والصراع بين العمل ورأس المال وخاصة الرأسمال الأجنبى فى المرافق (الترام) وفى الادارة الأجنبية لمرفق السكك الحديدية ، وفى معامل السجائر والدخان ·

ثانيا : تطوير التنظيم النقابى فى اتجاه استقلالى بعيدا عن سطوة القيادات النقابية الأجنبية التى سيطرت على العمل الجماعى فى المرحلة السابقة كما أوضحنا ·

ثالثا : تدعيم الارتباط بين الحركة الوطنية والنقابات العمالية من خلال التقارب الذى حققه الحزب الوطنى مع الطبقة العاملة ، والجهود التنظيمية التى بذلها لهذا الغرض ·

فمنذ عام ١٩٠٧ أخذ التناقض بين العمل ورأس المال فى المرافق يبلغ حدا عاليا من العداء · ووجد هذا التناقض مسرحا للانفجار فى ثلاثة مرافق رئيسية هى الموانى والترام والسكك الحديدية ·

عمال الموانى :

لم تشهد المرحلة السابقة بوادر هامة للعمل الجماعى بين عمال الشحن والتفريغ بالموانى المصرية وذلك باستثناء اضراب عمال الفحم بميناء الاسكندرية فى سبتمبر ١٩٠٠ ·

ولكن المرحلة الحالية ـ التى نحدد بدأها بعام ١٩٠٧ ـ شهدت صراعا مريرا فى ميناء بور سعيد بين عمال الفحم أيضا وبين متعهدى تموين السفن • ومن الطريف حقا أن هـذا الصراع قد كشف لنا عن ظاهرة فريدة فى شكل الاستخدام تكاد أن تكون نموذجا حيا للتحول من علاقات التنظيم الحرفى القديم الى علاقات الاستخدام الحديثة • فقد كان يسيطر على هـذه الصناعة عدد من « البنـوك » أو متعهدى توريد الفحم للبواخر العابرة • وكان هؤلاء يستخدمون نحو ستة آلاف عامل موزعين بين عدد محدود من « مشايخ الفحامين » الذين يعملون كوسطاء بين « البنوك » والعمال ويقتطعون لأنفسهم جانبا من الأجور المقررة للعمال •

لهذا فقد كان طبيعيا أن يتجه العمل الجماعى بين العمال ـ منذ البداية ـ اتجاها مزدوجا اذ طالبوا بالغاء نظام « مشايخ الفحـامين » وفى الوقت ذاته طالبـوا بزيادة فئـات النقـل للطولوناته (ألف كيلو جرام) من فرنك الى فرنك ونصف • واذا كان المطلب الأول من شأنه أن يوقعهم فى تناقض حاد مع المشايخ فان المطلب الثـانى ـ بطبيعة الحال ـ يضعهم وجها لوجه مع « بنوك » المتعهدين • ومن هنا واجهوا ـ عند اعلان اضرابهم ـ تحالفا شرسا من « البنوك » والمشايخ فضـلا على قوة البوليس المحلى التى تدخلت لحماية أصحاب الأعمال •

وقد بدأ اضراب العمـال فى أول ابريل ١٩٠٧ وكان اضرابا شاملا توقفت بسببه « حركة الأشغال بالميناء » وحاول مشايخ الفحامين جلب بعض عمال نقل البضائع من المـدينة لاستئناف العمل ، ولكن أهالى المدينـة ـ وخاصـة فى الحى

الأفرنجى ـ والسلطات توجست خيفة من احتمال وقوع احتكاك بين هؤلاء العمال وبين زملائهم المضربين ٠ وكتبت جريدة الأهرام (٤ ابريل ١٩٠٧) فى هذا الصدد معبرة عن هذه المخاوف فقالت : « يتوقع الناس الشر من هؤلاء العمال اذا طال أمر الاعتصاب ، لأن فقرهم يضطرهم الى السطو على الحوانيت والمنازل ٠٠ والأمل يا سعادة المحافظ النظر الى حل هذا المشكل لا سيما فى هذا الوقت الحرج الذى يعمل فيه مشايخ الفحامين ضد رغائب العمال بالتقاطهم فعلة نقل البضائع من الطرقات للاشتغال فى تعبئة الفحومات للبواخر على مرأى من المعتصبين » ٠ وازدادت هذه المخاوف عندما سرت روح الاعتصاب الى قطاعات أخرى من عمال المدينة ، فأعلن عمال ورشة شركة قنال السويس (الخارجين عن هيئة العمال) الاضراب « اقتداء باخوانهم الفحامين وحذا حذوهم رجال تنظيف الطرق الذين تركوا أشغالهم وذهبوا زمرا الى مصلحة التنظيم مطالبين بزيادة أجورهم مثل اخوانهم فعلة الورشة والفحامين » (الأهرام : ٦ أبريل ١٩٠٧) ٠

وعلى الرغم من أن أصحاب « بنوك الفحم » قد رفضوا مطالب العمال فقد استدعى محافظ المدينة مندوبين عن العمال ونصحهم بالعودة الى أعمالهم ، فرفضوا النصيحة ٠ ويبدو أن تصميم العمال وتضامنهم ، ثم نجاحهم فى مد أمد الاضراب نحو عشرة أيام ، اضطر أصحاب « البنوك » الى الرضوخ لمطالبهم « بايفائهم أجورهم وزيادتها » ومعنى ذلك أن العمال أصبحوا يتقاضون أجورهم مباشرة من أصحاب « البنوك »

وبذلك تمت تصفية نظام « الشايح » الذى أصبح معوقا لعلاقات الاستخدام الحديثة ٠

ومع كل هذا النجاح ، فاننا لم نعثر على ما يشير الى أن تجربة الاضراب قد أسفرت عن تشكيل جمعية أو نقابة دائمة بين عمال الفحم ، وربما كان تفسير ذلك أن الغالبية الساحقة من هؤلاء العمال كانوا من المهاجرين من الصعيد الذين تنتشر بينهم الأمية وتعوزهم القيادة المستنيرة القادرة على التنظيم ٠ وقد ترتب على هذا القصور أن تشجع بعض أصحاب « البنوك » على الغاء الاتفاق ولم يمض على ابرامه أكثر من ثلاثين يوما ٠ ولكن العمال تظاهروا أمام مقرات البنوك وهددوا أصحابها فتدخلت المحافظة وأرغمتهم على تنفيذ شروط الاتفاق ٠ كما تكررت مثل هذه المحاولات فى يناير ١٩٠٨ ورد العمال باضراب شامل حاول أصحاب البنوك تحطيمه باستخدام نحو مائتى عامل من القاهرة ٠

عمال الترام :

تضافرت عوامل عديدة على تحريك العمل الجماعى بين عمال شركة ترام القاهرة ابتداء من عام ١٩٠٧ فالى جانب المناخ العام الذى نشرته الصحوة الوطنية فى هذه الحقبة ، وصعوبات الحياة التى كانت تعانيها الطبقة العاملة نتيجة للارتفاع المطرد فى تكاليف المعيشة طوال عام ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ كانت ذكرى اضراب عمال ترام الأسكندرية (١٩٠٠) ـ رغم مرور سبع سنوات عليه ـ لاتزال حية فى أذهان العمال سواء فى القاهرة أو الأسكندرية ٠

ان فشل هذا الاضراب المبكر قد أدى – الى تردى أحوال العمل وشروطه فى هـــذا المرفق . ولم تحاول شركة ترام القاهرة أو الاسكندرية ان تبذل من جانبها ما يكفل تحسين الأجور أو خفض ساعات العمل أو تخفيض وطأة العسف وسوء المعاملة التى كان يتعرض لها العمال الوطنيون على أيدى الادارة الأجنبية وأفرادها .

ومما يلفت النظر – حقا – أن أحوال العمل السائدة داخل شركة ترام القاهرة عام ١٩٠٧ كانت لا تختلف كثيرا عن أحوال العمـل فى شركة ترام الاسكندرية عام ١٩٠٠ ، والتى حركت اضراب عمالها فى هذا الوقت ، دون جدوى .

ففى مناقشة طريفه على صفحات الجرائد ، نشرت جريدة « المؤيد » مقالا بتوقيع « سركيس » يحمل فيه على كمسارية ترام القاهرة ويتهمهم بانهم لصـوص يسرقون ثمن التذاكر (قرش صاغ) ولا يوردونه للشركه .

وانبرى للدفاع عن عمال الترام قارىء بتوقيع (ن.ف. محب للانسانية) (الاهرام : ١٢ فبراير سنة ١٩٠٧) فترك لنا وثيقة هامة تصور أحوال العمل داخل هذه الشركة ننقل منها مايلى :

« ان الشركة (شركة ترام القاهرة) التى تشغل عمالها أكثر من ١٤ ســاعة فى اليــوم وتنقده مرتبا اثنين جنيه فى الشــهر ، يذهب نصفه خصومات ، واذا مرض يوما من شدةالتعب والسهر والقيام المبكر تخصم منه أيام الانقطاع

وتأمر بايقافه ورفته لأسباب واهية .. ان شركة مثل هذه لاتسرق أوراقا ولا تختلس مليما واحدا ولكنها تسرق أرواح العمال وتتسبب فى قصف حياتهم ... (ويطالب الشركة) أن تعطى الراحة والمرتبات الكافية لعمالها أولا .. (ويؤكد) أنهم كثيرا ماقدموا شكاواهم ولا حياة لمن تنادى فلا الشركة تجيب ولا الحكومة تصغى . ولو كان لهؤلاء العمال وأمثالهم بمصر جمعيات أو أحزاب لما كانت الشركة تعاملهم هذه المعاملة السيئة ولخشيت من بأسهم واغتصابهم » .

والأرجح أن كاتب هذه الوثيقة كان من عمال شركة «الترام نظر» للحقائق التى يكشفها عن أحوال العمل داخل هذه الشركة . فهو يبين لنا أن ساعات العمل تزيد على ١٤ ساعة يوميا وأجر العامل لا يزيد على جنيهين فى الشهر . والعمال معرضون لخصومات عالية ، ومحرومون من الراحة الاسبوعية وليس هناك ما يحميهم من الايقاف أو الفصل لأهون الأسباب . ثم أنه يعبر تعبيرا صادقا عن الحل المفتوح أمام العمال فى مواجهة هذه الظروف العصيبة ، وهو ان يشكلوا نقابة تدافع عن حقوقهم وأن يستخدموا سلاح الاعتصاب .

وكان حتما أن تؤدى هذه الأحوال المتردية الى تحريك العمل الجماعى وسط العمال فى يوم غير بعيد . فالمناخ السياسى العام أصبح بفضل نشاط الحزب الوطنى الوليد مواتيا لانطلاقة قويه ضد شركة أجنبية ـ كشركة الترام

حيث يلقى أبناء البلد جرعات مريرة من سوء المعاملة والتمييز والصحوة الوطنية تؤكد ضمن أهدافها أن مصر للمصريين وان سياسة النهب الاستعمارى يجب أن تنتهى وتزول · والطبقة العاملة الوطنية فى كل مكان ـ تتلمس طريقها وسط علاقات الاستخدام الحديثة لعلها أن تجد بنفسها وسيلة لتأكيد ذاتها وحماية مصالحها ، ما دامت الحكومة عازفة ـ او عاجزة ـ عن التدخل وما دام أصحاب الاعمال سادرين فى عنادهم وصلفهم ·

وجاءت الفرصة ـ أخيرا ـ فى أكتوبر ١٩٠٨ وكانت الشرارة التى فجرت الموقف اجراءات الفصل المتكررة التى تتخذها الشركة ضد العمال دون تحقيق أو بحث عادل · وقد أصبح العمال المفصولون يشكلون جماعة نشيطة راحت تتصل بالعمال وتستحثهم على مواجهة الشركة من أجل اعادتهم الى العمل ، ومن أجل تحسين شروط لاستخدام ووضع ضمانات تحميهم من الفصل فى المستقبل ، ومن المحقق أن عمال الشركة بدأوا ـ منذ أوائل أكتوبر ١٩٠٨ ـ يعقدون اجتماعات متوالية (ربما شارك فيها أحيانا زملاؤهم المفصولون) للبحث فى أحوال العمل المتردية ومواطن الشكوى بين العمال · ومن خلال هذه الاجتماعات أعدوا قائمة بمطالب ومقترحات لتقديمها الى الشركة ، كما شكلوا « جمعية » من بينهم (لجنة) لتتولى تقديمها الى ادارة الشركة ·

ولم تكن هذه الاجتماعات سرا ـ فى واقع الأمر ـ اذ تسربت أنباؤها الى الصحافة (الأهرام فى ٩ أكتوبر ١٩٠٨) وبالتالى فانها تسربت أيضا الى ادارة الشركة ·

وفى يوم الثلاثاء ١٣ أكتوبر ١٩٠٨ تقدمت «الجمعية» بمطالب العمال الى ادارة الشركة ، وقد عرفت هذه المطالب فيما بعد باسم « عريضة سواقى الترام والقومسيرية » . كما أرسلت صورا منها الى الصحف موقعا عليهـــا من جورج صيداوى . ولا نعرف على وجه التحقيق اذا كان صـــيداوى هذا من عمال الشركة أو من المحامين العاطفين على حركتهم ، ولكننا سنعرف عنه الكثير عند البحث فى عـــلاقة الحزب الوطنى بعمال الترام .

وقد عثرنا على نصـــوص موجزة أو مقتضبة لهـــذه العريضة فى أكثر الصحف التى عاصرت تقديمها ، ولـكننا نرجح أن النص الذى نشرته جريدة اللواء (١٨ أكتوبر ١٩٠٨) كان أقربها الى الاصل وهو كما يلى :

١ ـ أن تكون مدة العمل ثمان ساعات عملا بالقواعد المرعية فى غير هذه البلاد .

٢ ـ زيادة أربعين فى المائة على المرتبـات الحالية بحيث يكون آخر مرتب العامل ٤٦٢ قرشا فى الشهر حتى اذا قطع منه جزاء أو غرامة أو خسارة يكون الباقى له كافيا للحاجة الضرورية لرجل صاحب عيلة من الطبقة الواطئة ، وهذه أقل قيمة تعطى لمن يعرض نفسه لمثل هذا العمـــل الذى قل أن ينجو من خطره العامل فيه ، وهو خطر من المحقق أن يؤدى الى المرض الظاهرى (أو الباطنى) أو الوقوع فى جنحة أو جناية بسبب الطوارىء المتوقعة .

٣ ـ ان يعطى لكل عامل أجازة شهر فى السنة أو ماهية هذا الشهر اذا استمر على العمل ٠

٤ ـ أن لاتقطع أجرة من يمرض فى العمـــل بمجرد انقطاعه بل يستمر صرفها اليه حتى يشفى فاذا بقى ٤٥ يوما قطعت أجرته وحفظ له الحق فى الرجوع الى العمل بعـــد شفائه ٠

٥ ـ يحرم العامل الذى ينال الأجازة المرضـــية من أجازته السنوية الاعتيادية اذا كانت مدة المرض ٣٠ يوما أو تزيد ، فان نقصت لم يكن له الحق الا فى الأيام المـــكمله للثلاثين يوما ٠

٦ ـ منع ضرب الموظفين للعمال واهانتهم وشتمهم

٧ ـ اعتراف ادارة شركة الترامواى باللجنـــة التى يؤلفها العمال من أربعة مندوبين عنهم يكون بينهم أحد المحامين للنظر فى شكاواهم من موظفى الشركة ، ويجوز أن يضم الى هذه اللجنة أربعة من كبار موظفيها ليكون الثمانية هم لجنة التحقيق ٠

٨ ـ يكون من اختصاص هذه اللجنة ـ غير النظر فى جميع الشكاوى التى تقدم اليهـــا من العمال ـ تقـــدير التعويضات الواجب دفعها للعمال الذين يصابون أثناء العمل، واذا أدت هذه الاصابات الى الوفاة كان التعويض حقا لورثة العـــامل الشرعيين ، فان لم يكن له وارثون صرف ذلك الى صندوق التوفير الخاص بخدمة العمال ٠

٩ ـ انشاء دفتر غرامات فى المصلحة تقيد فيه جميع المبالغ التى تخصم من العمال غير أثمان الأشياء التالفة بسبب اهمالهم ، وفى آخر كل شهر يجمع ماخصم منهم ثم يصرف من مجموعه ٥٠٪ الى صندوق التوفير المذكور فى البند الثامن ، ويضاف ٢٥٪ الى خزينة الشركة ، أما الـ ٢٥٪ الباقية فتحفظ لمدة ثلاثة شهور فاذا لم يوجدوا قسم المبلغ بالتسوية بين صندوق التوفير وخزينة الشركة ٠

١٠ ـ يجب أن يكون بيد المفتشين دفتر قسيمه يثبتون فى تذاكره أسباب الغرامات التى توقع على العمال بشهادة بعض الركاب لاطلاع لجنة التحقيق عليها ٠

١١ ـ يعطى العامل كل سنتين بدلتان للصيف وبدلة واحدة للشتاء وألا يدفع ثمنها ولا ثمن النمرة أو الحزام أو الشنطة ٠

١٢ ـ لا يجوز رفت العامل الا لأسباب معقولة ٠

١٣ ـ بما أن مأمور الادارة ووكيله ومأمور مخزن شبرا يتبعون خطة تتنافى مع مصلحة العمال ومصلحة مساهمى الشركة فيجب عزلهم وتعيين بدلهم من ذوى النزاهة والاستقامة ٠

١٤ ـ ارجاع العمال الذين رفتوا بلا سبب من أول شهر سبتمبر الماضى لغاية التوقيع على هذه الشروط ٠

١٥ ـ توقيع الشركة على هذه البنود وحفظ صورة منها فى محافظة مصر وصورة أخرى لدى العمال ٠

ولا شك أن هذه المطالب تثير بعض الملاحظات الهامة • فهى تكشف بوضوح عن المستوى المنخفض لشروط العمل السائدة فى شركة ترام القاهرة ، سواء من حيث الأجور أو ساعات العمل ، فضلا عن انعدام فكرة الأجازة المرضية أو الاجازة السنوية ، أو ضمانات ضد الفصل أو الخصم أو الايقاف •

كما تكشف عن ثورة الكرامة ضد ما كان يتعرض له العمال من اهانة وضرب على يد المفتشين الأجانب ، والأرجح أن المطالب الخاصة بعزل بعض مديرى المخازن ومعاونيهم (المطلب ١٣) انما يفضح جانب الفساد الذى كان ينشره هؤلاء ، وما يلجأون اليه من وسائل الابتزاز والتهديد للعمال •

ومن الجلى ـ أيضا ـ أن هذه المطالب قد عبرت بصدق عن بوادر التنظيم النقابى وضرورة الاعتراف بحق العمال فى أن يمثلوا تمثيلا عادلا عند النظر فى شكاواهم أو التحقيق فيما يوقع عليهم من جزاءات •

ويلفت النظر حقا ماتتسم به هذه « العريضة » من صياغة قانونية تنم عن احتمال اشتراك بعض المحامين أو المثقفين فى صياغتها النهائية على الأقل •

ومع تقديم «الجمعية» لهذه المطالب ، أعلنت أن العمال سيبدأون اعتصابهم يوم الاحد الموافق ١٨ أكتوبر ١٩٠٨ ما لم تستجب ادارة الشركة لهم • ولم تنس « الجمعية » أن تتوجه الى المحافظة ظهر السبت ١٧ أكتوبر ـ قبل انتهاء

الانذار بأربعة وعشرين ساعة ـ لتبلغ المسئولين هنـــاك بموعد اعلان الاضراب • ومن المؤكد أن المحافظه اســتدعت مدير الشركة وكيليا لاستطلاع رأيهم أو موقفهم من هذه المطلب ، ولكن ذلك لم يسفر عن أى نتيجه أو اتفـــاق • وبهذا أصبح اعلان الاضراب يوم ١٨ أكتوبر أمرا لا مناص من وقوعه • وتقـدر جريدة الاهرام أن ٧٥٪ من عمـــال الشركة ـ البالغ عددهم ١٥٠٠ عامل « **قد ختموا على اتفاق الاعتصاب** » ، أى أن « الجمعيه تمكنت من جمع توقيعات نحو ١٢٠٠ عامل وجهزتهم لخوض المعركة ، الامر الذى يدل على دقه تنظيمها ونشاطها • والارجح أن هؤلاء كانوا يمثلون كتلة العمال الوطنيين وأن الثلثمائة الباقين كانوا من العمـــال والمفتشين الأجانب •

وفى مواجهة هـــذه الحركة المنظمة « اتفقت الشركة والمحافظة على مقـــاومة الاعتصاب » (الاهرام ١٧ أكتوبر ١٩٠٨) فقامت المحافظة ـ من جانبها ـ بتعزيز رجال البوليس فاستدعت ٢٥ عسكريا من كل مديرية ، وأوفدت فصائل من الضباط والعساكر الى مخازن الشركة فى العباسية وشبرا لحمايتها •

أما الشركة فقد أعلنت استعدادها لتشـــغيل كل من يتقدم اليها للعمل محل عمالها المضربين كما أعدت خطـــه لتشغيل المفتشين الأجانب فى قيادة الترامواىات عند وقوع الاضراب •

ومع فجر الاحد ١٨ أكتوبر ١٩٠٨ بدأ الاضراب فى جو

من التصميم والامل فى النصر من جانب العمال ، يواجهه قدر جسيم من الاستعلاء والتحفز للضرب والتنكيل من جانب الشركة والسلطات • ان يوميات هذا الاضراب جديرة بأن تحمل الينا رائحة العنفوان الاستعمارى وضجيج أدواته من شركات الاحتكار وعملائها المحليين • ولكن اذا كان العمال أنفسهم لم يخلفوا لنا مثل هذه اليوميات فان الاهتمام الكبير الذى أولته الصحافة لهذا الاضراب تمكننا اليوم من ترميم اليوميات حتى نحتفظ لأحداث الاضراب بقدر من الحيوية التى اتسمت بها :

الأحد ١٨ أكتوبر ١٩٠٨ : ـ

أصدرت حكمدارية العاصمة أمرا فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل الى مأمورى أقسام القاهرة بالتواجد فى الاقسام من الساعة الثالثة صباحا واعداد الداوريات الراكبة والبيادة فى جميع الشوارع وجهات خطوط الترام •

توقع العمال المتعصبون مثل هذه الاجراءات فسارعوا الى احتلال مخازن قطارات وعربات الشركة فى العباسية وشبرا والجيزة وبولاق ، ورقدوا جماعات بين الشريط وأمام القطارات وبين مواطن الكهرباء فى باطن القطارات • كل ذلك حدث بقدر من الحكمة وحسن التعقل والتزام السكينة والوقار •

فى العباسية تجمع جمهور كبير من العمال قبل أن ينبثق الفجر حول مخازن العباسية ، ووصلت ثلاثة قطارات لجر العربات فالقى العمال أنفسهم على الارض على مسافة

١٥٠ متر فمنعوا القطورات عن السير وعجز البوليس عن زحزحة العمال عن الخطوط ، فانصرف وكيـــل الشركة والمفتشون الذين كانوا قد أعدوا لتسيير القطورات ، على أن ثلاث عربات كانت خارج المخزن استطاعت السير بين العتبة الخضراء والظاهر ٠

عند الظهر تمكنت الشركة من اخراج سبع عربات من مخزن بولاق فسيرتها على خط المحطة ولم يتعرض لهـــا المعتصبون ٠

ذهب بعض المعتصـــبين الى وابور الشركة فى بولاق وكسروا بعض الاسلاك فركض البوليس للقبض عليهم فتعرض لاعتداء زملائهم ، وأمكن القبض على أربعة منهم أرســـلوا الى السجن وتنظر المحكمة المركزية تهمهم يوم الخميس ٠

فى الساعة السادسة وقفت العربات السبع وانتهت أحداث اليوم ٠

الاثنين ١٩ أكتوبر ١٩٠٨ :

خلت شوارع العاصمة من الحركة ومشى النـــاس الى أعمالهم ، وظل المعتصبون يحاصرون مخـــازن الشركة فى العباسية وبولاق وشبرا ٠

أمر الحكمدار ـ مانسفيلد باشا ـ قوات البوليس بجر العمال بالحبال من أمام مخزن الشركة فى بولاق ، وتمكن من اخراج بعض العربات فصار عدد العربات التى تســـير على خطوط الناصرية والعباسية ٢٠ عربة وأبو العلا ٣٠ عربة ٠

أعلنت الشركة فصل جميع العمال المعتصبين ، وأشاعت في نفس الوقت أن اتفاقا مع « الجمعية » على وشك الاتمام ، ينص على جعل ساعات العمل تسع ساعات ورفع الأجر اليومي للعامل من ١١ الى ١٣ قرشا ، وذلك لنشر البلبلة وسط العمال المضربين ٠

أحضر الكثيرون من عمال مخزن العباسية ، « عيالهم » الى المخزن ليناموا معهم على الخطوط ويشاركوا في منع القطورات عن السير ٠

بدأت حركة بين « أعيان » العاصمة لجمع المساعدات للعمال المعتصبين ، وتلقت جمعيتهم (أمس) خمسين جنيها قيل انها من تبرعات أعضاء حزب الأمة ٠

الثلاثاء ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨ :

كان اليوم هو اليوم الأسود في تاريخ الاضراب ٠

قام حكمدار العاصمة « مانسفيلد باشا » بجمع قواته وهجم بها على العمال المضربين حول مخزن بولاق وفرقهم بالقوة ، وداست خيول العساكر ماداست وضرب العساكر من ضربوا ، ثم جاءوا بالحبال وربطوا ٨٨ من هؤلاء العمال وساقوهم الى السجن ٠

انتقل مانسفيلد باشا بقوته الى مخزن شبرا وهناك ـ كما قالت الأهرام باستهزاء بين « هجم هجمة عسكرية شديدة فمزقتهم كل ممزق وأبلت فيهم بلاء حسنا » ثم قبض على ١٠٨ منهم واستاقهم الى السجن ٠

جرد مانسفيلد باشا قوة أخرى « والنصر حليفه والفوز أليفه ورايه المجد ترفرف فوق رأسه ، على المعتصبين فى جهة الجيزة فقبض عليهم كلهم » ٠

تصادف فى ذلك الوقت أن وصل تلاميذ مدرسة الزراعة ولما رأوا هذا الحال أشفقوا عليهم وعطفوا على العمال المساكين وذلك بالهتاف ٠٠ ثم زاد بعض المجتمعين بأن رمى حجرين اثنين الى جهة العساكر فسلط عليهم حضرة الحكمدار المياه من مضخات الحريق فشتت شمل العمال والتلاميذ جميعا وذهبوا بعيدا ثم عاد منهم البعض فأمر حضرة الحكمدار بامساكهم وارسالهم الى مركز الجيزة ٠ وفى هذه الاثناء حضر جناب ناظر المدرسة والمستر كارت كبير الاساتذة فأخذوا التلاميذ وعادوا بهم الى مدرستهم ٠

الأربعاء ٢١ أكتوبر ١٩٠٨ :

كان اليوم هو اليوم الحزين فى تاريخ الاضراب ، فقد تبدد شمل العمال وزج بقادتهم فى السجون ٠

واعتبر هذا اليوم حدا لنهاية الاضراب ٠

ولن نعجل هنا ـ كما درج البعض ـ بالقول ان الاضراب قد منى بالفشل كما أننا لن نشارك البعض الآخر الادعاء بأن الاضراب كان انتصارا حاسما لعمال الترام حتى وان لم يحقق كل مطالبهم ٠ فمما لا شك فيه أن الاضراب كانت له نتائج أو جوانب سلبية وأخرى ايجابية ٠ فاذا نظرنا الى جوانبه السلبية نجد أنه كان تجربة مريرة لعمال الترام ، تجربة

عرضتهم وهم عزل من خبرات العمل الجماعى لشتى ألوان العسف والاهانة والتنكيل • ولا يخفى أن البوليس ـ بقيادة حكمدار العاصمة البريطانى ـ لم يتورع عن جرهم بالحبال ومطاردتهم بالفرسان • كما ألقى القبض على أكثر من مائتى عامل وزجهم فى السجون ، ثم قدموا للمحاكمة بتهمة معاكسة البوليس وصدرت ضدهم أحكام بالحبس عشرة أيام •

واذا كان الاضراب قد فضح الموقف المعادى السافر الذى اتخذته المحافظة وحكمدارها ، فانه قد كشف فى نفس الوقت عن مواقف سياسية متباينة من الاحزاب الوطنية وصحافتها • فالحزب الوطنى ـ جريدة اللواء ـ ناصر العمال مناصرة كاملة الى الحد الذى جعل خصومه السياسيين يتهمونه بتدبير الاضراب قبل اعلانه بأيام • فقد نشرت جريدة «المؤيد» فى ١١ أكتوبر ١٩٠٨ تحت عنوان « اشاعة اعتصام عمال الترام الخبر التالى :

(جاءنا التلغراف الآتى أمس من محطة مصر)
« نكذب ما نشر أمس فى بعض الجرائد من أن محمد بك فريد وأحمد أفندى حلمى شكلا عصابة من مستخدمى الترام للاعتصاب يوم تشريف الجناب العالى اذا لم تجب الشركة ما يطلبونه ، ونصرح على رءوس الأشهاد أنه ليس لنا أدنى اتحاد مع رجال حزب الغوغاء الطائشين فان غاية جمعيتنا وشعارها الحق والمدافعة عن حقوق المظلومين بلا دخل فى السياسة والدين » توقيع رئيس جمعية الدفاع عن حقوق العمال » •

ولكن هذا التكذيب الغريب لا يمكن أن يطمس موقف العطف والتأييد الذى اتخذته جريدة اللواء تجاه مطالب العمال واضرابهم ، ثم متابعتها أحداث الاضراب ونشرها أيرادات الشركة خلال عام ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨ والتى بلغت ٦٫٧٧٣٫٧٧٢ فرنكا بزيادة ١١٠٫٦٨٠ فرنكات عن السنة السابقة .

أما حزب الأمة ، فيبدو أنه التزم جانب الصمت ازاء هذه الأحداث الى الحد الذى طلب فيه من جريدة الأهرام أن تكذب خبر تبرع أعضائه بخمسين جنيها للعمال المضربين . وكان موقف جريدة الاهرام فيه الكثير من العطف على العمال، بل وحاولت أن تدفع التهمة عن الحزب الوطنى ، كما هاجمت المسئولين الذين ألبسوا المسألة حلة الحزب الوطنى ليتخلصوا سياسيا من التبعة . أما الرأى العام ـ وخاصة وسط الجماهير الشعبية فقد سجل عطفه على العمال بأشكال عدة ، مثل المشاركة فى دفع هجمات البوليس وتعويق سير العربات ، وجمع التبرعات والتهديد بالمقاطعة .

والى جانب مالقيه العمال من العطف والتأييد ، فان حساب الايجابيات يسجل أيضا أنه رغم الانتصار البين الذى حققته الشركة فانها اضطرت فى النهاية . وتحت ضغط الرأى العام . الى الاقرار بجانب معقول من مطالب العمال . ففى أعقاب الاضراب مباشرة نشرت الصحف (الأهرام ٢٨ أكتوبر واللواء ٢٩ أكتوبر ١٩٠٨) ان الشركة قررت خفض ساعات العمل الى ١٠ ساعات بدلا من ١٢ ساعة ، وان تدفع لكل عامل يصاب اثناء تأدية عمله رواتب

ثلاثة شهور . ونصف راتبه عن الشهرين والنصف التاليين ؛ وان تزيد رواتب العمال الى ١٠½ قرشا يوميا فى السنة الأولى من الخدمة ، ١٢ قرشا فى السنة الثانية ، ١٢½ قرشا فى السنة الثالثة . ١٣ قرشا فى السنة الخامسة . ١٣½ قرشا فى السابعة . ١٤ فى السنة التاسعة . كما قررت دفع نصف ثمن الملابس وقبلت ان ينوب عن العمال اربعة عن كل مخزن لتقديم الشكاوى . وأخيرا فانها قررت ان تعيد الى الخدمة جميع العمال المتهمين أثناء الاضراب .

واذا كانت هذه المكاسب تبدو محدودة بالنسبة لحجم المطالب التى قدمها العمال ، فان المكسب الحقيقى الذى ينبغى الا يغرب عن أذهاننا هو نجاح الاضراب فى شحذ أساليب العمل الجماعى بين عمال الترام . وما أسفر عنه من تكوين « جمعية » تمثلهم بقيادة مصرية نابعة من صفوفهم .

ولقد أثبتت الاحداث ـ فيما تلى ذلك من سنين ـ اهمية هذه الجمعية فى قيادة العمل الجماعى فى المستقبل ، واهمية الخبرات التى حصلها العمال من خلال تنظيم هذا الاضراب ، وظهرت قيمة ذلك كله فى ٣١ يوليو ١٩١١ ـ أى بعد ٢١ شهرا الأول ـ عندما أضطر عمال الترام الى تجديد حركتهم ضد الشركة واستخدام سلاح الاضراب من جديد .

ولكن الفترة التى انقضت بين اضراب اكتوبر ١٩٠٨ واضراب يوليو ١٩١١ لم تكن ـ كما يتصور البعض ـ فترة ركود تام ، بل كانت فى الواقع فترة تراكمت خلالها الأحداث

داخل شركة ترام القاهرة وخارجها . وانتهت فى آخر الأمر الى اضراب يوليو ١٩١١ . ولعل أبرز ما حفلت به هذه الفترة ، ذلك النشاط العمالى الواسع الذى خطط له الحزب الوطنى ثم نفذه من خلال «مدارس الشعب» التى انشأها لتعليم العمال . ونقابة الصنايع اليدوية التى كانت أشبه مايكون باتحاد عام للعمال والحرفيين .

كما شهدت هذه الفترة ـ أيضا ـ تشكيل أول «نقابة» لعمال الترام باسم « جمعية » عمال ترام القاهرة فى ٨ مارس ١٩٠٩ ، فكانت الوريث التاريخى « للجمعية » التى قادت اضراب ١٩٠٨ ونعتقد انها تبددت أو أصيبت بالجمود فى أعقاب الاضراب . ومن المؤكد أن رجال الحزب الوطنى البارزين قد أسهموا فى تشكيل هذه « الجمعية » الجديدة واختير من بينهم أعضاء شرف بها مثل عمر لطفى وأحمد لطفى وغيرهما .

وتحقق خلال هذه الفترة كذلك امتداد العمل الجماعى الى صفوف العمال بورش الترام الذين لم يشاركوا فى اضراب ١٩٠٨ الذى كان اضرابا للسواقين والقوميسارية فقط . وقد تخلفت لنا بعض الانباء بأنهم تقدموا بثمانى مطالب الى الشركة فى نوفمبر ١٩١٠ تتضمن رفع الأجور وخفض ساعات العمل ، ثم اعتصبوا يوما واحدا عادوا بعده الى العمل بناء على وعد من مدير الشركة بالنظر فى مطالبهم . والأرجح ان الغالبية العظمى من هؤلاء العمال ـ وخاصة الفنيين ـ كانوا من العمال الاجانب .

وفى تقديرنا ان هذه الأحداث قد حافظت على حيوية

العمل الجماعى بشكل من الأشكال بعد اضراب ١٩٠٨ رغم ماخلفه من ذكريات مريرة بين العمال . ولكن استمرار الشركة فى سياستها القديمة ـ باستثناء التعديلات الطفيفة التى احدثتها فى شروط العمل ـ أدى فى نهاية الأمر الى تجديد حركة العمال من اجل نيل المطالب التى عجز أضراب ١٩٠٨ عن تحقيقها .

لهذا لم يكن غريبا ان نعرف فى منتصف يوليو ١٩١١ أن « نوابا » من العمال تقدموا الى مدير الشركة ـ يوم ١٨ يوليو ١٩١١ ـ بمذكرة تتضمن المطالب الآتية :

١ ـ تكون مدة العمل لجميع المستخدمين والعمال تسع ساعات فى اليوم .

٢ ـ تضاعف الأجور فى الساعات الاضافية التى يطالب العمال بالعمل فيها .

٣ ـ يعطى يوم راحة فى كل عشرة أيام للذين يعملون ٣٠ يوما فى الشهر . وتدفع أجورهم عن يوم الراحة هذا .

٤ ـ متى انقضى شهر على دخول العامل فى خدمة الشركة فيكون تعيينه فيها نهائيا لمدة سنة ، ويعد المستخدمون الموجودون الآن فى خدمة الشركة كأنهم مستخدمون بالسنة وتحسب مدة خدمتهم من يوم دخولهم فيها .

٥ ـ على الرؤساء ان يعاملوا المستخدمين بالحسنى فلا يجوز لهم توبيخهم أمام الجمهور ولا حين يكونون قائمين

بأعمالهم ، فاذا أذنب مستخدم ترفع مذكرة به يبين فيها ذنبه .

٦ ـ اذا غاب مستخدم أو عامل لمرض أو لعذر شرعى يقبض راتبه بتمامه عن مدة غيابه .

٧ـ لا يجوز رفت عامل أو مستخدم من دون حق ، فاذا رفت المستخدم أو العامل فى غير الميعاد المفروض أو لعجزه فيعطى مكافأة راتب شهر عن كل سنة او جزء من السنة التى قضاها فى الخدمة من يوم دخوله . ويكون الرفت بقرار مجلس تأديب الشركة الذى يعقد برئاسة مديرها ووكيله . فاذا حدث خلاف بين المستخدم والمجلس يفصل القاضى الجزئى فى الخلاف ويكون حكمه نافذا من دون استئناف طبقا للمادة ٢٩ من قانون المرافعات المختلط .

٨ ـ تعطى الشركة ملابس العمال الرسمية مجانا .

٩ ـ تزاد الرواتب الحالية للجميع ٢٠٪ .

١٠ ـ تلغى الغرامات .

وتثير هذه المطالب ـ فى راينا ـ عددا من الملاحظات الهامة . فالمذكرة التى تضمنت هذه المطالب تتحدث عن « جميع المستخدمين والعمال » وذلك على خلاف عريضة ١٩٠٨ التى كانت قاصرة على مطالب « السواقين والقوميسارية » وهذا يعنى ـ فى واقع الأمر ـ ان قيادة ١٩١١ كانت تتلافى الشقاق أو التفرقة التى قامت فى الماضى بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب أو بين المفتشين

الأجانب والعمال ، أو بين عمال الورش وعمال الحركة . ولا شك أن هذه الاشكال من التفرقة ساهمت فى اضعاف اضراب ١٩٠٨ .

ومن ناحية اخرى نلاحظ أن المذكرة لم تضف جديدا على جوهر مطالب ١٩٠٨ وانما تناولتها بالتعديل او التجديد فقط .

وقد ردت الشركة على هذه المطالب بالرفض كعادتها دائما . واصدر مدير الشركة بيانا بلغة عربية ركيكة يقول : أتانى مذكرة باسم مستخدمى الشركة تتضمن بيان المطالب المتعلقة بوظائفهم وأعمالهم ، وجوابا عن هذه المذكرة أبلغ جمع المستخدمين والعمال أن هذه المطالب لا مسوغ لها على الاطلاق ولذلك فالشركة تأسف لعدم استطاعتها أن تنظر فيها .

ويبدو ان الشركة ادركت خطورة تضامن المستخدمين أو المفتشين مع العمال فأصدرت أمرا الى المفتشين ينتقد نشاطهم ويحفزهم على التشديد فى معاملة العمال وتوقيع العقوبات عليهم . وقد يكون من الطريف تسجيل نص هذا الامر الذى يقول : « يلوح لى أن اعمال المفتشين ليست على ما يرام ولما كان ذلك لا يطاق فليعلم الجميع أن الشركة تتخذ التدابير مع العمال الذين لا يقومون بأعمالهم كالواجب من دون انذار او تنبيه » .

وازاء رفض الشركة لمطالب العمال لم يشأ « نواب العمال ومحاموهم » أن يعلنوا الاضراب مباشرة ، بل فضلوا الاستمرار فى العمل مع مواصلة المساعى الودية لدى المسئولين

وخاصة عطوفة ناظر الداخلية . ولم تلبث هذه المساعى ان حققت تقدما معقولا ، ففى يوم ٢٥ يوليو ١٩١١ استدعت الشركة « الزعماء الذين ينوبون عن مستخدميها وعمالها وابلغتهم انها اجابتهم الى بعض مطالبهم ، فأصروا على ضرورة أعلان ذلك كتابة للعمال ووافقت الادارة على ذلك . وفى المساء اصدرت الشركة البلاغ التالى والذى عرف فيما بعد باسم « أعلان ٢٥ يوليو » :

« تجيب الشركة على الطلبات التى قدمها العمال للادارة يطلبون فيها تحسين حالهم بأنها بحثت النقط المختلفة التى أوردوها فرأت أنه من المستحيل أن يتمتع جميع طبقات العمال بالطلبات المقدمة لأن بعض هذه الطبقات يتمتع بكثير من المزايا المطلوبة .

وبناء عليه قد قررت الشركة أن تدخل التحسينات بمقتضى هذه الطبقات وهذه التحسينات هى :

أولا : العمال المفتشون ورؤساء الخطوط .

(أ) انقاص ساعات العمل نصف ساعة فى اليوم .

(ب) زيادة سلم المرتبات بما لا يزيد عن ٣ قروش صاغ لأول مربوط الدرجة وآخره .

(ج) اعطاء يومين للراحة فى كل شهر .

وينظم مرتب العامل من هذه الطبقة بمقتضى هذا التعديل الجديد طبقا لسنى خدمته . والعمال الذين لا تسمح لهم سنون خدمتهم الى الآن بتطبيق هذا التعديل الجديد

يزاد مرتبهم بمقدار قرش واحد وعلى حساب ذلك نرى زيادة المرتبات هى عامة لكل العمال وأسفل زيادة هى قرش واحد .

ثانيا : عمال القطارات :

(أ) تمنح يومين اجازة مع عدم قطع مرتب لكل عامل يشتغل ٢٥ يوما فى بحر شهر واحد .

(ب) يزاد سلم المرتبات بمقدار قرش واحد بحيث أن النسبة الكبرى الحالية وهى ١٥ قرشا تصير ١٦ قرشا مع زيادة نصف قرش كل سنتين .

ثالثا : عمال الورش والكهرباء :

(أ) تكون مدة العمل ٩ ساعات فى اليوم وسيهيأ بذلك نظام خاص يطابق هذا القرار .

(ب) تمنح الشركة لهؤلاء العمال علاوة فى المرتبات بمقدار ٥٪ مع نهاية صغرى قدرها ٥ مليمات .

هذه الزيادة تسرى على العمال الذين لم تزد مرتباتهم من اول يوليو الاخير والذين لم يصلوا الى النهاية الكبرى من المرتب .

رابعا : عمال المخازن :

(أ) تمنح لهم زيادة فى المرتبات بنسبة ٥٪ ونهاية صغرى قدرها نصف قرش ويسرى عليهم نفس ما يسرى على عمال الورش .

(ب) تمنح لهم اجـازة قدرها يومان من دون قطع مرتب فى حالة شغل ٢٥ يوم فى بحر شهر واحد .

خامسا : عمال الخطوط واشـفالها من مفتاحجيـة واشـارجية ومنظفى الخطوط وهؤلاء تمنح لهم زيادة فى المرتبات نصف قرش لكل من يصل الى النهاية الكبرى من المرتب المعين لكل منهم .

وهذه الزيادات والتحسـينات يسرى مفعولها من اول شـهر اغسطس . والشركة تخبر عمالها أن هذه الزيادات والتحسينات هى أقصى ما يمكن للشركة أن تمنحه ولهـا الأمل فى أن عمالها يقدرون أهمية هذه المزايا والتحسـينات طالما أن هذه الامتيازات قد درست بطريقة تمكن كل عامل من الاستفادة منها مباشرة . (توقيع وكيل المدير دلانكر) .

وواضح ان هذا الاعلان قد اجاب بطريقة جزئية على بعض المطالب واهمها مطلب زيادة الأجور ومطلب الأجـازة الأسبوعية بأجر ، ولكنه كان اعلانا من جانب واحد فى نهاية الأمر . ولهذا فان قيادة العمال لم ترض به وراءها أهمـال الشركة للمطالب الأخرى واهمها مكافأة نهاية الخدمة (المطلب السابع) ، واعتبروا ذلك نذيرا بما تضمره الشركة لهم من الوان التشريد والفصل اذا استقرت لها الأمور . ويبدو ان قادة العمال كانوا مقتنعين بأن نجاحهم فى الزام الشركة بهذا المطلب بالذات سيجعلها تتردد قبل فصـلهم حتى لا تتكلف مبالغ طائلة نتيجة لذلك . ومن هنا فانهم اصروا على رفض « اعلان ٢٥ يوليو » مالم تقبل الشركة المطلب السابع .

واعلن مدير الشركة ـ من جانبه ـ أنه اذا كانت «لجنة العمال» تتمسك بهذا الطلب لأن أعضاءها يخشون من الرفت فى مستقبل قريب فانه يؤكد انه ليس فى النية أتخاذ أى اجراء ضدهم طالما أن العامل منهم يؤدى عمله بأمانه .

وازاء هـذا الجمود الذى وصـل اليه الموقف ، قرر العمال تشكيل وفد للسفر الى الإسكندرية لعرض مطالبهم على رئيس النظار . ومن المحقق انهم انتهزوا فرصة وجودهم فى الأسكندرية للاتصال بزملائهم من عمال ترام الاسكندرية ، وربما طلبوا منهم ان يتضامنوا معهم فى المعركة كما سنبين ذلك فيما بعد .

والظاهر أن هذه المساعى لم تجد رغم تدخل رئيس النظار ، فلم يعد ثمة مفر من الالتجاء الى سلاح الاضراب . وبالفعل اتخذ العمال قرارا باعلان الاضراب ابتداء من صباح ٣٠ يوليو ١٩١١ . ودخلت المعركة فى طور جديد ومرير .

وكان عمال مخزن شبرا أول من نفذوا قرار الاضراب ، ثم تبعهم عمال مخازن العباسية وبولاق والجيزة . وفوجئت المحافظة بهذا القرار فأخرجت قوة من بلوك الخفر ووزعتها على المخازن ، كما استـدعت « الأورطة الثالثـة » لتحل محلها ، ووضعت قوة كبيرة عند وابور الكهرباء رغم أن عمال الورش والوابور لم يشتركوا فى الاضراب .

وأصدرت الشركة منشورا عاجلا يدعو العمال للعودة الى العمل خلال ٢٤ ساعة على اساس أعلان ٢٥ يوليو والا اعتبرتهم مسـتقيلين من خدمتها ، ولكن لم يؤت اثره فى نفوس العمال .

وقد ظل الاضراب سلميا للغـــاية خلال يوم ٢٠ ، ٢١ يوليو ، بل ان روح المرح لم تزاول العمال اذ نظم جمهور منهم مع عائلاتهم مظاهرة أمام مخزن شبرا ثم ركبوا عربات الكارو وطافوا بها الى ميدان باب الحديد ، وشارع كلوت بك وشارع وجه البركه . وهم يطبلون ويزمرون ، ثم عادوا الى شبرا دون أن يحدث مايكدر الأمن .

وفى اليوم الثالث ـ أول اغسطس ١٩١١ ـ حـاول نفر من العمال العودة الى العمل لينضموا الى من جمعتهم الشركة من العمال السابقين وغيرهم فى محاولة يائســـة لتشغيل الخطوط ، ولكن محاولتهم باءت بالفشـــل اذ لم يمكنهم العمال المضربون من دخول المخازن .

وفى اليوم ذاته نظم العمال المضربون مظاهرة لكسب تأييد الراى العام . « فطافت جماعة منهم فى مركبتين وامامهم الموســـيقى ، على القهوات والبـــارات والمنتديات والمصـــالح وغـــيرها يطلبون اعانة ويجمعون ما يتصـــدق به المتصدقون فى كيزان من الصفيح ، وكتبوا على احد المركبتين أن العمال المعتصبين يطلبون من الجمهور مد يد المســـاعدة اليهم فاقبل الكثير من الناس على مساعدتهم » .

وهكذا امتد الاضراب ثلاثة أيام رغم ما اشـــيع عن اعتزام الشركة تشغيل بعض الخطوط أو ان بعض العمـــال قد ضاقوا بالاضراب واصبحوا يفضلون العودة الى العمل . ويبدو أن المفاوضات ظلت مستمرة طوال هذه الأيام دون جدوى .

وفى اليوم الرابع ـ ٢ أغسطس ١٩١١ ـ حدث تغيير مفاجىء فى الموقف . فقد قرر وكيل الحكمدار انهاء الاضراب بالقوة كما فعل رئيسه مانسفيلد باشا فى اضراب ١٩٠٨ . وقد أسفر هذا القرار ـ بالضرورة ـ عن وقوع اشتباكات دموية بين العمال ورجال البوليس فى عدة مناطق .

ففى العباسية رفض العمال ازالة الخيمة والمقاعد والدكك والأحجار وقطع الحديد التى كدسوها على شريط الترام فحملت عليهم قوة من بوليس السوارى بالسيوف وتصدى لهم العمال « بالنبابيت » والحجارة . وأطلق مفتش اوروبى من المعتصبين طلقات من مسدسه فأصاب أحد الكونستابلات الأجانب . كما انضم الجمهور الى جانب العمال فى المعركة واخذوا يقذفون البوليس السوارى بالحجارة . وانتهت المعركة بمطاردة طويلة للعمال حتى المقابر ، كما اسفرت عن ٢١ جريحا من العمال واربعة من رجال البوليس .

وعلى أثر تشتيت العمال اخرجت الشركة عددا من المركبات وسيرتها على خط العتبة فلما وصلت حى الحسينية خرج عليها اهالى الحى وضربوا ركابها واحرقوا احداها .

ولم يلبث هذا الأسلوب أن انتشر فى جميع الأحياء الشعبية كلما حاولت الشركة تشغيل خطوطها وخاصة فى حى بولاق والعباسية . وهكذا عجزت الشركة والبوليس عن تسيير الخطوط بفضل تأييد الجماهير الشعبية للعمال .

واستؤنفت المفاوضات طوال يوم ٤ ، ٥ يوليو ،

وأشترك فيها عن العمال أحمد لطفى بك المحامى ، وهو من رجال الحزب الوطنى المرموقين فأسفرت عن قبول اعلان ٢٥ يوليو على أن تراجع الشركة ادارتها الرئيسية فى بروكسل . بشأن المطلب السابع .

وعاد العمال المعتصمون الى أعمالهم يوم ٦ يوليو الا نفرا قليلا اصرت الشركة على فصلهم .

لقد كان هذا الاضراب ـ فى تقديرنا ـ انتصارا هاما للعمال الترام ، لا بقدر ما حققه من مطالبهم ، وانما لاعتبارات أخرى على جانب كبير من الأهمية . فقد فتح هذا الاضراب الطريق أمام أسلوب المفاوضات والمداولة حول مطالب العمال . دون أن يفقدهم القدرة على استخدام أساليب العمل الجماعى النشيطة مثل الاعتصام واقامة المتاريس بالشوارع وحتى القتال . ومن ناحية أخرى ، أبرز هذا الاضراب أهمية تأييد جماهير الشعب للعمال المعتصبين ، وعجز البوليس والشركة عن تسيير الخطوط حتى بعد تشتيت شمل العمال ومطاردتهم .

ولعل من أبرز ما أضافه هذا الاضراب الى خبرات العمل الجماعى أن العمال أدركوا ـ من خلاله ـ أهمية التضامن وتوسيع الدعوة الى المشاركة فى الاضراب وسط فئات أخرى من العمال ليست لهم مصلحة مباشرة فى الاضراب . فقد ترددت خلال المعركة أن اتصالات تمت مع عمال شركات الكهرباء والغاز والمياه وغيرهم لاعلان اضرابات رمزية تأييدا لمطالب عمال الترام . واذا كان شىء من ذلك

لم يتم فى الواقع ، فان ظهور مثل هذه الأنباء علامة هامة على نمو روح العمل الجماعى وتطور أساليبه .

ولسنا نعتقد ان اضراب عمال ترام الأسكندرية والرمل الذى بدأ يوم ٧ أغسطس ١٩١١ ـ أى بعد شهر من انهاء اضراب القاهرة ـ كان اضرابا تضامنيا مع عمال ترام القاهرة . ولكن من المؤكد ان توقيته جاء نتيجة مباشرة لما حدث فى القاهرة ، وحصيلة للاتصالات التى تمت مع وفد عمال ترام القاهرة الذى زار الأسكندرية لعرض قضيتهم على رئيس النظار .

وقد انبرت جريدة المقطم (٧ اغسطس ١٩١١) تتهم الذين « حرضوا » على اضراب القاهرة بأنهم يثيرون عمال الاسكندرية لكى يشفوا غليلهم ثم راحت تحذر عمال الأسكندرية بأن ما ناله زملاؤهم فى القاهرة كان « قبل الاعتصاب لا به وأنهم لن يجنوا من الاعتصاب سوى الخسارة » .

واذا عدنا الى متابعة الأحداث التى أدت الى أضراب عمال ترام الأسكندرية ، نلاحظ أن السواقين والقوميسارية كانوا قد عقدوا اجتماعا يوم أول اغسطس ١٩١١ فى مقهى بكوم الشقافة ، أسفر عن اعداد « تقرير » يحتوى على ٢٨ مطلبا ، وقعوا عليه تمهيدا لرفعه الى ادارة الشركة .

وكان من أبرز هذه المطالب ، خفض ساعات العمل الى ثمانى ساعات وتعديل سلم الأجور ومنع أهانة المفتشين

للعمال ووقف توقيع الغرامات الا لأسباب صحيحة . وتعديل المحطات الاختيارية ، والزام الشركة بدفع مرتب العمال الوطنيين المقبوض عليهم على ذمة قضايا الحوادث ، والتعويض عن أصابات العمل ، وترقية العمال الوطنيين الى درجات النظار والمفتشين وانشاء صندوق للغرامات . واختار العمال المجتمعون من بينهم ثلاثة مندوبين عن ترام المدينة هم على خليفة ومحمد ابو زيد وأحمد عبد الله ، ومندوبين عن ترام الرمل هما محمد ابراهيم منصور وشكرى بنزيان. كما قرروا توكيل اثنين من المحامين لمعاونتهم فى عرض مطالبهم هما محمد افندى عزت والمسيو ماريو ادرى ، وانضم اليهما اوهانيان افندى مندوب جمعية طائفة الأرمن. ومن ناحية أخرى قام عمال الورش والماكينات باعداد مطالبهم منفصلين .

وبتقديم « تقرير » السواقين والقوميسارية بدات المفاوضات بشأنها فى اجتماع عقد بمكتب وكيل المحافظة سعادة خليل بك رياض . وحضر عن الشركة مسيو تمباكو بولو رئيس مجلس الادارة ومسيو بولدوف مندوب الادارة ونائب مدير الشركة ومسيو بوش رئيس حركة ترام المدينة ومسيو مرسيليه رئيس حركة ترام الرمل ، كما حضره عن العمال . المندوبون المختارون والمحاميان ومندوب جمعية الأرمن .

واعلن مسيو بولدوف أن الشركة على استعداد لاجابة المطالب فيما يتصل بخفض ساعات العمل وعدم فصل قادة العمال . أما المطالب المتعلقة بالأجور فقد طلب ارجاء النظر

فيها الى ما بعد العطلة الصيفية . وأعلن رفض مطالب عمال الورش والماكينات نظرا لتأخرهم فى عرضها .

وكان طبيعيا ان يرفض العمال ـ بكافة فئاتهم هـذا الموقف ـ وعقدوا اجتماعا فى ساعة متأخرة من مساء اليوم نفسه وقرروا اعلان الاضراب ، ووضعوا خطة للعمل قسموا فيهـا قوتهم الى ثلاث فرق تتولى فرقة منها مقر الورش بكرموز وفرقة تتولى المخازن بمحرم بك وثالثة تتولى مخزن مصطفى باشا حيث استعدوا بوضع اكوام من الحجارة على الخطوط ، مما يذكرنا بأسلوب العمل فى اضراب القاهرة . وفى الصباح تصدت هذه الفرق للمحاولات التى بذلتها ادارة الشركة لاخراج بعض العربات ، كما وقع اشتباك بينهم وبين البوليس الذى استخدم ضدهم مضخات المطافى حتى فرق شملهم .

وهكذا اعتبر الاضراب منتهيا !

ولكن اذا كانت الشركة قد اعلنت فى منشور لها ـ فور انتهاء الاضراب ـ انها اصـبحت فى حل من العرض الذى قدمته خلال المفاوضات ، فان العمال لم يرضوا بقبول هذه النهاية المحزنة لجهودهم . فالعمال الأرمن ـ أو غالبيتهم على الأقل ـ صمموا على الاستمرار فى الاضراب ، وحاولوا تعطيل سير الترام فى كرموز ، ولكن البوليس تصدى لهم وفرقهم كما هاجم مقهى ارمنيا كانوا يجتمعون فيها وأغلقها.

اما العمـال الذين عادوا الى العمل فقد وكلوا عنهم

المحامى أنطون أفندى أرقش ليتولى متابعة مطالبهم والدفاع عنها لدى ادارة الشركة .

وقد قام هذا المحامى بمراجعة مطالب العمال «وأفرغها» فى عدد محدود ، ثم دعا العمال الى اجتماع بكوم الشقافة بعد فراغهم من العمل (مساء ٣٠ أغسطس ١٩١١) وقرأها عليهم فى صورتها النهائية وهى كما يلى :

١ ـ اعادة العمال المرفوتين بسبب الاعتصاب وتقليل ساعات العمل الى ٨ ساعات وعدم اجبار العامل على السهر أربع ساعات كل ثلاثة أيام بدون مقابل ، وحسن معاملة العمال وعدم اهانتهم ، وأن يعطى العامل كل أسبوعين يوم راحة على حساب الشركة . وللعامل الحق فى أن يجمع هذه الأيام الى آخر السنة فتكون له أجازة ٢٥ يوما .

٢ ـ اذا رفتت الشركة عاملا تدفع له تعويضا ماليا يناسب سنى خدمته باعتبار أجرة نصف شهر عن كل سنة. واذا سجن عامل فى جريمة تتعلق بشغل الشركة يتحتم على الشركة أن تدفع أجرته كاملة الى عائلته طول مدة سجنه ثم تسترجعه الى خدمتها او تعامله بحسب الشرط السابق اذا استغنت عنه . واذا مرض العامل تدفع له الشركة نصف مرتبه مدة مرضه اذا لم تزد تلك المدة عن ثلاثة شهور . واذا أصيب فى اثناء خدمته بمرض يمنعه عن القيام بالوظيفة التى كان يشغلها يجب على الشركة ان تعينه فى وظيفة أخرى تلائم صحته . وكل مستخدم يقضى ثلاث سنوات فى الخدمة ويعرف القراءة والكتابة يرشح لوظيفة مفتش أو ناظر محطة وتعطى له الوظيفة بالامتحان .

٣ ـ تحصل أجرة العامل اليومية فى بداية العمل عشرة قروش صاغ ثم تزاد كل ستة شهور قرشا واحدا حتى تصير ١٦ قرشا . وبعد مضى عشر سنوات تزاد الأجرة قرشا كل سنة حتى تصل الى ٢٥ فى اليوم والعمال ينتظرون تنفيذ هذا الشرط لغاية شهر اكتوبر القادم .

٤ ـ ينشأ للعمال صندوق توفير توضع فيه كل المبالغ التى تؤخذ منهم بصفة تأمين عند دخولهم فى الخدمة أو بصفة غرامات عند أتيان المخالفات . ويسمح للعمال بتأليف نقابة للاهتمام بمصالحهم وترقية شئونهم .

وفى ٤ سبتمبر عقد اجتماع فى المحافظة بين مندوبى العمال ومندوبى الشركة أسفر عن الاتفاق التالى :

١ ـ تخفيض ساعات العمل من ١٠ الى ٩ فى اليوم فى المدينة ، ومن ١١ الى ٨ فى ضواحيها .

٢ ـ يعطى العامل بطالة يوم كامل فى كل ١٥ يوما وتحسب له فى هذا اليوم نصف اجرته .

٣ ـ تعيد الشركة جميع العمال المرفوتين بسبب الاعتصاب الى الخدمة .

٤ ـ اذا رفتت الشركة عاملا بالاستغناء تدفع له مكافأة مالية بمعدل أجرته فى نصف شهر عن كل سنة قضاها فى الخدمة .

٥ ـ لا تعارض الشركة فى تأليف العمال نقابة لهم .

٦ ـ تعطى الشركة كل عامل كبوتا للشتاء مجانا .

ومن الواضح أن هذه الاتفاقية تفوق بكثير ما أحرزه عمال القاهرة فى ظل « اعلان ٢٥ يوليو » ، ومن المفيد للباحثين فى تطور العلاقات الصناعية أن يقارنوا تفصيلا بينهما ، باعبارهما من اتفاقيات العمل المشتركة المبكرة .

عمال السكك الحديدية :

كانت هيئة السكك الحديدية ـ فى بداية هذا القرن ـ من أهم وأضخم المرافق فى مصر ، فهى تشرف على خطوط طولها ٣١٦٠ كيلومترا تمتد من الأسكندرية الى الخرطوم ، وتستخدم نحو ١٢ ألف عامل . وعلى الرغم من ذلك فاننا لانكاد نسمع عن أحوال العمل داخل هذا المرفق قبل عام ١٩٠٦ . ولعل ذلك مرجعه أن السكك الحديدية كانت مرفقا حكوميا تحكمه لوائح لا سبيل الى تعديلها الا من خلال اجراءات رسمية معقدة تبدأ بادارة المرفق ثم المجلس الأعلى ثم الوزارة المختصة . ولكن هناك من الأخبار ما يشير الى أن عمال السكك الحديدية كانوا يأملون فى عام ١٩٠٦ أن تحقق لهم الميزانية الجديدة تحسينا فى الأجور يعينهم على مواجهة غلاء المعيشة . ولكن الميزانية جاءت مخيبة لآمالهم .

ونشرت بعض الصحف حينذاك (المقطم ١٣ فبراير ١٩٠٦) أنه « يخشى حصول اعتصاب كلى فتتعطل حركة العمل كما هو مشاع عن عمال محطات الوجه القبلى ... وان عمال الوجه البحرى (يعلنون) أنهم اذا لم ترعاهم المصلحة اضطروا الى ترك العمل (وهم) محقون لأن المصلحة لم تمنحهم الزيادات التى كانت منتظرة بسبب غلاء المعيشة » .

وقد عالج المجلس الأعلى للسكك الحديدية هذه المشكلة علاجا جزئيا عند نظر ميزانية العام التالى (١٩٠٧) اذ وافق على « زيادة رواتب العمال وتوزيع المكافآت » . ولكن هذا الاجراء ــ فيما يبدو ــ لم يقض على روح القلق والتذمر التى اخذت تنمو وسط عمال المرفق بكافة فئاتهم . ففى منتصف عام ١٩٠٨ تشكلت قيادة لعمال السكك الحديدية باسم « الجمعية السرية لبؤساء السكك الحديدية » راحت ترسل سيلا من الشكاوى والعرائض والتظلمات الى الصحف. ورغم صعوبة الكشف عن طبيعة هذه الجمعية أو هوية أعضائها ، فانها قد نجحت فى الاعلان عن مطالب عمال السكك الحديدية وتحديدها بشكل حاسم . وقد أمكننا أن نجمع هذه المطالب من « البيانات » أو « الرسائل » التى وجهتها الجمعية الى الصحف وخاصة جريدة الأهرام ، وهى تتلخص فى المطالبة بخفض ساعات العمل من ١٢ ساعة الى ثمانى ساعات ، وتحديد يوم للراحة الأسبوعية ، والغاء أجور مساكن المعاونين وخلافهم أسوة بالنظار ، وتعديل الدرجات ، وجعل الترقية حسب الأقدمية مع ترقية العمال الذين مضى عليهم عشر سنوات فى درجاتهم ، وتحسين مرتبات العمال الخارجين عن الهيئة « مثل عمال البلوك والمناورة والفرملجية والعطشجية » ، ومنح العمال اجازات سنوية لا تقل عن عشرة أيام دون خصم الأجور .

ومع هذه المطالب المتراكمة وما كانت تحدثه فى نفوس العمال من تذمر راح المديرون البريطانيون يصدرون أوامر شاذة (مثل وضع ساعة كرونومترية على مراحيض العمال

لقياس الوقت الذى يقضونه داخلها) ومنشورات تنذر بانزال عقوبات شديدة على أقل هفوة أو خطأ ٠

وكان واضحا أن العمال قد عجزوا تماما عن أن يفرضوا مناقشة مطالبهم نظرا لضعف جمعيتهم وركونها الى العمل فى الخفاء . ولكن عام ١٩٠٩ شهد تطورات جديدة فى الموقف كان لها اكبر الأثر فى دفع العمل الجماعى بين العمال واطلاق أول اضراب من أجل مطالبهم . ففى ابريل ١٩٠٩ أصدرت الحكومة قانون « المعاشات الملكية » ولكنه جاء مخيبا لآمال عمال السكك الحديدية ـ أو الغالبية العظمى منهم على الأقل ـ اذ نص فى المادة الرابعة منه على استثناء قائمة طويلة من العمال اتضح أنها تضم فئات كثيرة من عمال السكك الحديدية بالذات مثل رؤساء المفتاحجية والمفتاحجية ورؤساء البرادين والبرادين والعرفاء ورؤساء العطشجية والعطشجية واسطوات الوابورات والفرملجية والسيمافورجية وغيرهم ٠

وشهدت سنة ١٩٠٩ ـ أيضا ـ نشاطا كبيرا للحزب الوطنى وسط عمال السكك الحديدية وخاصة عمال العنابر ٠ ففى ٣ أكتوبر ١٩٠٩ افتتحت نقابة الصنائع اليدوية ـ وليدة الحزب ـ « نادى السبتية » واتخذته مقرا لنشاطها ٠ وكان عمال السكك الحديدية يشكلون القطاع الأكبر من عضويته حتى لقد اطلق عليه اسم « نادى السكك الحديد » . ولعب هذا اللقاء بين الحزب وعمال المرفق دورا هاما فى دفع العمل الجماعى فى صفوفهم ولم يمض عام على افتتاح النادى حتى أعد « عمال العنابر » قائمة من المطالب

كان اهمها زيادة الأجور فى الميزانية لثلث العمال سنويا ، وتحديد فئات الاجور حسب طبيعة العمل وتشكيل لجنة دائمة مشتركة من الرؤساء وثلاثة مندوبين عن العمال للنظر فى العقوبات الصارمة التى توقع على العمال وعزل المستر بكن وكيل الباشمهندس الذى اتهموه باختلاس الأموال واصلاح سيارته على حساب المصلحة .

ومن الغريب أن العمال لم يتقدموا الى ادارة المرفق بمطالبهم هذه وانما فضلوا البدء باعلان اضراب مفاجىء صباح ١٨ اكتوبر ١٩١٠ أدى الى توقف العمل تماما فى العنابر . وقام نفر منهم برفع قضبان السكك الحديدية الموصلة الى الصعيد ، كما وضعوا عوارض خشبية واشارات حمراء فى طريق القطارات . ولم ينسوا أن يحطموا الساعات الكرونومترية التى وضعها المهندس بكن لقياس الوقت والحركة فى المراحيض . كما توجه فريق منهم الى سيارته وحطموها .

وحاول المستر بكن اخراج قطار بالقوة وهو شاهر مسدسه ولكن العمال لم يمكنوه من ذلك . وفى الساعة العاشرة عاود محاولته بمعاونة قوة من البوليس ولكن العمال قذفوهم بالحجارة .

وحضر مدير السكك الحديدية فى هذه الأثناء وطلب من المعتصبين اختيار خمسة منهم لعرض مطالبهم بشرط أن يعود الباقون الى اعمالهم ، ولكن الغالبية رفضت العودة ما لم يتلق العمال ردا شافيا على مطالبهم وحاول رجال البوليس التدخل ـ بقيادة الحكمدار هارفى باشا ـ فأدى

ذلك الى نشوب قتال مع العمال أسفر عن ٦٥ جريحا . ومن الطريف أن أفراد أسر العمال المعتصبين تجمعوا حول العنابر للاطمئنان على أزواجهم أو بنيهم . فهجمت عليهم قوة البوليس وفرقتهم .

وعلى الرغم من هذه النهاية المبكرة للاضراب ؛ ومحاكمة ١٦ من قادته بتهمة الاتلاف وتعطيل سير القطارات ، فان ادارة المرفق استجابت الى بعض المطالب وأهمها نقل المستر بكن الى قسم آخر والتخفيف من لائحة الجزاءات . وفى تقديرنا أن هذا الاضراب كان فتحا للعمل الجماعى بين عمال السكك الحديدية . ومقدمة لحركة أكثر تنظيما وسط سائقى القطارات فى يناير ١٩١١ . أدت ضمن نتائجها الى تأسيس جمعية عمال عنابر السكك الحديدية بالقاهرة التى تعتبر ــ بحق ــ أول تنظيم نقابى فى هذا المرفق .

وكما انقسمت مواقف الصحافة والأحزاب بشأن اضراب عمال الترام عام ١٩٠٨ ، انقسمت أيضا ازاء هذا الاضراب . فبينما تصدت جريدة الحزب الوطنى للدفاع عن العمال « الذين يتحول عرقهم ذهبا فى يد صاحب العمل » . شرعت جريدة المقطم ــ لسان حال الاحتلال ــ تحذر من حركة الطبقة العاملة وتلوم الحكومة على غفلتها عن خطورة هذه الطبقة قائلة : « انه اغفال شديد لا يقبل فيه عذر لمعتذر ولا يدعو الناس للاطمئنان بعد الآن . واعتبرت الجريدة أن قيام العمال بالاتفاق السرى فيما بينهم على الاضراب دون علم الحكومة وبوليسها العلنى والسرى وعيونها وارصادها لأمر خطير . فماذا يمنع أن يدبر العمال المكايد

والمؤامرات ليضرموا فى البلاد نيران الثورات قبل أن تعلم الحكومة بأمرهم » . هذا ولا يشك كثيرون من الباحثين فى تاريخ الحركة النقابية مثل « جان فاليه » والمرحوم محمد حلمى ابراهيم والدكتور حسين خلاف فى أن الحزب الوطنى كانت له يد فى تنظيم هذا الاضراب وتحريكه .

النقابات الوطنية المستقلة :

تلك ـ اذا ـ بعض صور العمل الجماعى لعمال المرافق فى هذه المرحلة وبقدر ما كانت هذه المرحلة غنية بالاضرابات العنيفة ، فانها كانت سنوات الازدهار الحقيقى لتأليف النقابات أو « الجمعيات » العمالية قبل الحرب العالمية الأولى . وقد نشأت **الغالبية العظمى** من هذه النقابات ـ أو الجمعيات ـ فى ظل قيادة وطنية واعية بشخصيتها المستقلة عن العمال الأجانب . وكانت أهم هذه النقابات حسب التدرج الزمنى لظهورها ما يأتى :

١ ـ جمعية مستخدمى المحكمة المختلطة :

تأسست فى مارس ١٩٠٧ من بعض مستخدمى المحاكم المختلطة بالعاصمة وقد عرضوا فتح عضويتها « لسائر مستخدمى الحكومة ، والمحاكم » وقد عقدت الجمعية التأسيسية لهذه الجمعية مساء ٢٠ مارس ١٩٠٧ لمناقشة قانون الجمعية ونظامها وتفصيل غايتها ووسائلها وماشاكل ذلك » . (المرجع : جريدة الأهرام فى ٢٠ مارس ١٩٠٧).

٢ ـ نقابة كتاب الصحف العربية :

أسسها محررو الصحف اليومية فى القاهرة فى ٤ مارس ١٩٠٩ لتضم (حسب البند الثانى من قانونها) الكتاب الصحافيين فى القاهرة والذين يراسلونها منها ومديرى الجرائد وأصحابها . وتحددت الغاية من تأسيسها (البند الثالث من قانونها) بأنها « توثيق روابط الاحترام والألفة بين الأعضاء والمدافعة عن حقوق الحرفة على وجه عام وصالح أعضائها المادى والأدبى على وجه خاص » .

ويلاحظ أن هذه النقابة كانت تضم أصحاب الصحف ومحرريها فى نفس الوقت وقد تشكلت « لجنة ادارة » النقابة من : داود أفندى بركات ، سامى أفندى قصيرى ، سليم افندى سركيس ، الشيخ يوسف الخازن ، حافظ افندى عوض ، اسكندر أفندى شاهين ، سيد أفندى على ، عوض افندى واصف ، جورج أفندى طانيوس .

وانتخب داود بركات رئيسا ، والشيخ يوسف الخازن وسيد على نائبين للرئيس وسامى قصيرى امينا للصندوق وجورج طانيوس سكرتيرا (المرجع : جريدة الأهرام ١٥ مارس ١٩٠٩) .

٣ ـ جمعية المستخدمين بالأسكندرية :

لا نعرف تاريخ تأسيسها على وجه الدقة ، ولكننا نعلم انها حاولت فى سبتمبر ١٩٠٩ تعميم العطلة الأسبوعية للعمال فى مدينة الاسكندرية ودعت أعضاءها الى اجتماع عام لبحث

هذا المطلب كما نظمت مظاهرات أمام المحلات التجارية التى رفض اصحابها أن يغلقوا ابوابها فى أيام الآحاد .

٤ ـ جمعية عمال ترام القاهرة :

ذكرنا أن من نتائج أضراب عمال الترام فى اكتوبر ١٩٠٨ ، تأليف جمعية لهم بقيادة مصرية تابعة من صفوفهم . ولكن يبدو أن الشركة هددت المنضمين الى الجمعية بالفصل، ولهذا بقيت « الجمعية » زمنا اسما على غير مسمى .

وفى ٨ مارس ١٩٠٩ ـ وبفضل معاونة الحزب الوطنى ورجاله ، انعقدت الجمعية العمومية لهذه « الجمعية » برئاسة صاحب العطوفة ادريس راغب وحضر الاجتماع بعض الأعيان ونحو مائتى عامل من عمال الترام . وكان ممن خطبوا فى هذا الاجتماع الخواجا جورج صيداوى . الذى تردد اسمه كثيرا أثناء اضراب ١٩٠٨ . وقد تم فى هذا الاجتماع انتخاب اعضاء الشرف والمساعدين للجمعية (على طريقة الحزب الوطنى ونقابة الصناع اليدوية كما سيأتى ذكرها) وهم : ادريس راغب ، وعمر لطفى وأحمد لطفى والدكتور عبد العزيز نظمى والدكتور منصور رفعت وعثمان أبو شنب ومحمد واصف ومحمد أحمد الشريف وأحمد فريد اسماعيل وجورج صيداوى . وأغلبهم من رجال الحزب الوطنى . (المرجع : جريدة الأهرام ٨ مارس ١٩٠٩) .

٥ ـ نقابة عمال المطابع بالاسكندرية :

لا نعرف التاريخ الحقيقى لتأسيس هذه « النقابة » ،

ولكننا نقرأ فى الأهرام (٢٤ نوفمبر ١٩١٠) ما يشير الى وجود اضراب عام لعمال المطابع فى الاسكندرية وأنه شمل عمال مطبعة لاروكا ومطبعة مزراحى ومطبعة بنـامون التى تطبع جريدة الريفورم ومطبعة موريس ومطبعة فنتورا ، وان بعض العمال بدأ فى العودة الى العمل .

ونقرأ فى نفس النبأ أنه عقد اجتماع مشترك من « لجنة أصحاب المطابع » و « ونقابة العمال » وأن الفريقين تباحثا فى أمر تسـوية الخـلاف . ونحن نرجح أن يكون الغالبية الساحقة من أعضـاء هـذه النقابة كان لا يزال من العمال الأجانب المنتشرين فى هذه المهنة .

٦ ـ نقابة عمال المخابز (المصريين) :

نرجح أنها تأسست فى منتصف عام ١٩٠٧ « عنـدما اعتصب عمال المخابز الأفرنجية المصريون وهم نحو ٤٠٠ لما نالهم من جور أصحاب تلك المخابز الأجانب باعطائهم الأجر القليل على العمل الكثير ، ولأنهم أخذوا يأتون بالعمـال من الأجانب يحلونهم محل اولئك العمال المصريين » .

ويبدو أن «المحافظة» قد سوت هذه المشكلات والزمت اصحاب المخابز « بألا يستقدموا عاملا اجنبيا ، وعلى النقابة أن تقدم لهم من تحتاج اليهم المخابز ، ولكن اصحاب المخابز اخذوا الآن (يناير ١٩١٠) يخرجون العمال المصريين من مخابزهم تباعا ويستقدمون عمالا أجانب وذلك على نقيض ما تم عليه الاتفاق فى المحافظة بين الفريقين » .

وقد حفظت لنا جريدة اللواء أسماء بعض مؤسسى النقابة وهم الأسطى محمد توفيق والأسطى سالم محمد .

(المرجع : جريدة اللواء فى ١٠ يناير ١٩١٠) .

٧ ـ جمعية المستخدمين بالقاهرة :

لا نعرف تاريخ تأسيسها على وجه التحديد ، ولكننا نعرف انها كانت موجودة ونشيطة فى سبتمبر ١٩٠٨ حين احتجت لدى حكمدار القاهرة على نقض اتفاق بينها وبين اصحاب المحلات التجارية بشأن تحديد يوم للغلق .

ونرجح أن الغالبية الكبرى من أعضاء هذه الجمعية كانت لا تزال من العمال الأجانب وأن قيادتها كانت اجنبية، فرئيسها يدعى المسيو فريدريك كاتسا وسكرتيرها ديمترى انستاسيو .

٨ ـ جمعية عمال عنابر السكك الحديدية بالقاهرة :

تأسست هذه الجمعية فى يناير ١٩١١ أى بعد اضراب العمال بنحو عشرة اسابيع فهى نتاج الاضراب وقد عرفنا من انبائها المحدودة أن مجلس ادارتها كان يتألف من ٢٥ عضوا منهم ١٥ من رؤساء الورش فى العنابر ، وانها انشأت ناديا للعمال فى « قصور الشوام » .

٩ ـ نقابة عمال المطابع (الوطنيين) بالقاهرة :

تأسست هذه النقابة فى فبراير ١٩١١ نتيجة لخروج

العمال المصريين من « نقابة المطابع العمومية » التى كان يسيطر عليها العمال الأجانب .

وقد أصدر العمال المصريون نشرة بمناسبة انفصالهم وتأليفهم نقابة مستقلة قالوا فيها « سبب انفصالهم عن الأوروبيين أن هؤلاء يحتقرونهم ولا يطلعونهم على حسابات الصندوق » المرجع : الأهرام ١٩١١/٢/٢١) .

١٠ ـ جمعية عمال ترام الاسكندرية :

تأسست هذه الجمعية فى سبتمبر ١٩١١ نتيجة للاضراب الذى نظمه عمال شركة ترام الاسكندرية وانتهى بتسوية المطالب أو أكثرها ومن ضمنها المطلب الخامس الذى ينص على « أن لا تعارض الشركة فى تأليف العمال نقابة لهم » .

ويمكننا أن نضيف الى هذه القائمة : نقابة كتبة المحامين الأهليين بالقاهرة ونقابة كتبة المحامين المختلط ، اللتين ذكرهما الدكتور حسين خلاف فى كتابه عن « نقابات العمال » (صفحة ٣٥) وان كنا لم نعثر لهما على أثر أو نشاط ملموس فى هذه الفترة .

ولعل أبرز النقابات وأهمها فى هذه الفترة هى **نقابة الصنائع اليدوية** التى تأسست عام ١٩٠٩ بفضل جهود الحزب الوطنى ورعايته ولما كانت هذه النقابة تجسد ملامح المرحلة من حيث استقلالها عن العمال الأجانب ومن حيث قيادتها الوطنية ونفوذها ، ومن حيث التقاء العمل الوطنى والنقابى فى أعمالها فاننا سنتناولها ببعض التفصيل فى هذه الدراسة .

١١ ـ نقابة الصنائع اليدوية ونشاط الحزب الوطنى

كشفت دراستنا لحركة عمال المرافق وغيرهم الى الآن حضور الحزب الوطنى الدائم على مسرح الأحداث ، وتصديه بالتأييد لحركة الاضراب . وخاصة على صفحات جريدة اللواء. ولم تكن الصحافة الموالية لسلطات الاحتلال ـ وأهمها جريدة المقطم ـ تترك فرصة خلال حوادث الاضراب الا وراحت تصرح أو تلمح الى « تحريض الحزب » الوطنى للعمال والى محاولته « استغلال » الاضرابات فى خدمة أهداف السياسة .

ولا خلاف فى أن الحزب الوطنى ـ وقيادته المثقفة ـ قد اتجهت فى تنظيمها ونشاطها السياسى نحو الفئات الاجتماعيه التى طحنها الاقطاع والاستعمار ، مثل أبناء الطبقة الوسطى والطبقة العاملة الناشئة وفئات الصناع اليدويين الذين ضاقوا بسياسة الاستعمار التجارية واغراقه الأسواق الوطنية بالسلع الأجنبية ولكن من المهم أن نميز فى تاريخ الحزب الوطنى ـ من حيث اهداف هذا البحث بين مرحلتين متتاليتين :

أولا : مرحله العمل الوطنى بقيادة مصطفى كامل .

ثانيا : مرحلة التنظيم الحزبى بقيادة محمد فريد .

فقد اعتمد مصطفى كامل منذ بدء نشاطه الوطنى ـ الى ما قبل وفاته بشهرين تقريبا على « الكلمة النورية » أكثر من اعتماده على « التنظيم » الكفء ، القادر على تحريك الشعب نحو أهدافه فى الاستقلال ونيل الدستور . وكانت كتاباته وخطبه العاطفية والنارية هى أداته الرئيسية فى العمل بين

جماهير الشعب . ولم يعن بتشكيل « حزب » منظم الا بعد سنوات طويلة من جهاده الوطنى . فقد تألف الحزب الوطنى رسميا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ ولم تطل قيادة مصطفى كامل له الا نحو شهرين ، اذ توفى فى ١٠ فبراير ١٩٠٨ ، وخلفه الزعيم الخالد محمد فريد .

ومن المحقق أن نشاط الحزب الوطنى ـ طوال قيادة مصطفى كامل ـ لم يكشف عن أى اتجاه نحو العمال ـ كطبقة ناشئة فى المجتمع ـ ولم يكن هناك ما يدل على اهتمام الحزب بهذه الطبقة أو بقيمتها النضالية فى العمل الوطنى . بل اننا لنلاحظ أن جريدة اللواء فى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٠٧ بدت وكأنها عاجزة عن ادراك المغزى الحقيقى لظهور أساليب « العمل الجماعى » فى صفوف العمال بل وربما أضعفت من انتشار هذه الأساليب فى البلاد .

ولكن بتولى محمد فريد قيادة الحزب (فى ١٤ فبراير ١٩٠٨) نلاحظ تحولا فى خطة الجهاد بما يؤكد اتجاه الحزب نحو الطبقة العاملة والصناع اليدويين والرغبة فى الدفاع عنهم كجزء من نشاطه اليومى ، وكرصيد شعبى له فى العمل الوطنى .

ففى منتصف ١٩٠٨ نجد محمد فريد وقد بدأ ينشر سلسلة من المقالات ينتقد فيها سياسة الحكومة نحو العمال واغفالها ـ أو تغافلها ـ عن اصدار التشريعات الكفيلة كما نشرت له جريدة الديلى نيوز مقالا فى يوليو ١٩٠٨ يقول فيه :

« الى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ولا قوانين تحدد سنهم ولا عدد الساعات التى يجب أن يقضوها فى العمل فنجد العمال مثقلى الكواهل بلا رحمة خصوصا فى معامل الدخان ومعامل حلج الأقطان ، حيث يشتغل الأطفال ذكورا واناثا فى وسط من أردأ الأوساط من الوجهة الصحية والأدبية • وقد كتبت الصحافة المصرية كثيرا فى هذه المسائل ، بلا جدوى ولا تاثير » •

وجاء اضراب عمال ترام القاهرة فى أكتوبر ١٩٠٨ ـ كما رأينا ـ فكان فرصة سانحة أظهرت اهتمام الحزب بقضايا العمال وعطفه على كفاحهم الاقتصادى • وقامت جريدة اللواء بنشر بيان بايرادات الشركة عن عام ١٩٠٧ مبينة الزيادة التى حدثت فيها وهى ١١٠ر٦٨٠٪ فرنكات• كما كان أسلوب الجريدة فى متابعة أنباء الاضراب يكشف عن عطفها عليه • فهى تقول مثلا (١٨ أكتوبر ١٩٠٨) :

« تألم عمال ترام العامرة من معاملة الشركة فاتفقوا فيما بينهم على التضامن فى طلب الحقوق فاضربوا عن العمل فى كل خطوط القاهرة ••• والمتأمل فى المطالب التى عرضها هؤلاء العمال على ادارة الشركة يعرف مبلغ عدلها وصوابها ، فانهم لم يفتاتوا على الشركة ولم يطلبوا منها المستحيل، وانما طلبوا أن يحفظ التناسب بين الحقوق والواجبات ، وأن يأخذوا الكفالة الكافية لهم ،

وأن لا يضاموا ولا يرهقـــوا وان يكون الأجر على العمـل وللعمـل وقت محدود • هذه الروح التى سرت فى أولئك العمال فأشعرتهم أن لهم حقوقا ضائعة وجمعت صفوفهم لطلبها بطريقـــة عادلة ، روح تبشر بدخول طوائف العمال عندنا فى عهد جديد من الحياة الحية والتضامن الاجتماعى » •

وقد أتيحت للزعيم الخالد محمد فريد فرصة الاطلاع على شىء من النشاط والفكر النقابى الأوروبى حينما سافر فى سبتمبر ١٩٠٩ لحضور « مؤتمر الشـــبيبة المصرية » فى جنيف فهناك التقى بالزعيم العمالى البريطانى كير هاردى ، ثم سافر الى باريس التى كانت تموج بالنشـــاط النقابى الثورى ومنها الى لندن حيث عاود الاتصال بكير هاردى • ونحن نؤكد أهمية هـــذا الاتصال وأثره فى محمد فريد • فكير هاردى من زعماء الحركة العمالية فى اســـكتلنده ومن أوائل المؤمنين بالعمل السياسى المنظم للعمال والنقابيين ومن الدعاة الأول لانشاء حزب عمالى بريطانى يمثل الطبقة العاملة فى البرلمان وفى الحياة العامة • كما امتاز كير هاردى بعطفه على الحركات الوطنية فى ايرلنده والهند ومصر •

ولا شك أنه قد أبرز فى محادثاته مع محمد فريد أهميه النقابات ودورها فى العمل السياسى وفى حركات الاستقلال الوطنى • ويبدو أن محمد فريد قد تأثر بهـــذه المحادثات كثيرا كما تكشف السنوات التالية • ففى خطابه بالجمعية العمومية للحزب الوطنى فى ٧ يناير ١٩١٠ ـ أى بعـــد مقابلته لكير هاردى بثلاثة شهور ، نجده يقول :

« نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطىء رأسها أمامها ، ولقد أصبح حزب العمال فى انجلترا من الأحزاب ، المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالى مثل كير هاردى واخوانه . انى انتهز هذه الفرصة لاهدى وافر شكرنا لهذا النـــائب واخوانه من الانجليز والأيرلنـــديين الذين حضروا المؤتمـر المصرى بجنيف فى سبتمبر الماضى وعضدونا فى كل مطالبنا ووافقوا على جميع الاقتراحات والطلبـات التى قررها المؤتمر » .

ولم يقف محمد فريد عند حد التعاطف والتأييد للطبقة العاملة وحركتها ، بل لم يلبث أن اتخذ الحزب ـ بفضله ـ خطوات تنظيمية هامة بالنسبة للطبقة العاملة ، سارت فى اتجاهين متوازيين هما :

أولا : الاتجاه نحو انشاء مدارس الشعب لتعليم العمال.

ثانيا : الاتجاه نحو انشاء « نقـــابة الصـــنائع اليدوية وفروعها » .

فقد بدأت مدارس الشعب نشاطها فى أواخر ١٩٠٨ ، وكانت اولها مدرسة **الشـــعب ببولاق (نوفمبر ١٩٠٨)** ، ثم انتشرت فى أحياء أخرى بالقاهرة والاسكندرية وبعـــض المدن الأخرى . وكان برنامج هذه المدارس يتناول مواد القراءة والكتابة والدين والصحة وتربية الطفل وقوانين المعـــاملات اليومية والشئون الاجتماعية والأشياء والحساب وتاريخ مصر

وجغرافيتها والتاريخ الاسلامى والأخلاق والآداب . وارتبطت هذه المدارس ارتباطا وثيقا بنقابة الصنائع اليدوية وفروعها لخدمة الهدف المشترك بينهما وهو الهدف الذى عبر عنه محمد فريد (٧ يناير ١٩١٠) حين قال :

« لا سبيل لايجاد مثل هذه الحركة المباركة فى مصر (يقصد الحركة النقابية) حتى يصبح الصانع والزارع فى مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض أو لتحسين حالته المعاشية الا بالاكثار من فتح المدارس الليلية فى المدن والقرى لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم وتفهيمهم أهمية النقابات وشركات التعاون » .

ويظهر الارتباط بين مدارس الشعب ونقابة الصنائع اليدوية أيضا ـ اذا عرفنا أن جميع العمال الذين انضموا الى مدارس الشعب وكان عددهم ٦٠٠ عامل فى الستة شهور الأولى ـ انضموا جميعا الى النقابة المذكورة ، وفى الأقاليم كان مقر النقابة هو فى الوقت ذاته مقرا لمدرسة الشعب .

وتعتبر « نقابة الصنائع اليدوية » بحق أكبر تنظيم عمالى فى مصر طوال الفترة السابقة على الحرب العالمية الاولى . فهى تجسد الملامح الأساسية التى اتسمت بها حركة الطبقة العاملة فى هذه المرحلة (١٩٠٧ ـ ١٩١٤) من حيث كونها نقابة وطنية فى عضويتها وفى قيادتها ، ومن حيث ارتباطها بالعمل الوطنى كما كان يرسمه الحزب الوطنى ويقوده . كما كانت هذه النقابة مركزا للالتقاء الواقعى بين الطبقة العاملة

والمثقفين الوطنيين ، ليس فقط فى نشاطها اليومى ، بل وفى نظام عضويتها • فالباحث فى أحكام لائحتها الأساسية سيلاحظ أن عضويتها كانت تنقسم الى :

١ ـ **أعضاء عاملين** وهم العمال والصناع •

٢ ـ **أعضاء مساعدين وأعضاء شرف** من الأطباء والمحامين والمدرسين والموظفين الذين كانوا يساهمون فى نشاطها ويدعمون نضالها •

ولا ريب أن النقابة قد أفادت كثيرا من وجود العناصر الوطنية المثقفة فى صفوفها لما كانوا يقدمون لها من مساعدات مادية وأدبية فى نشاطها اليومى • ولكننا لا نستبعد أن يكونوا قد سيطروا على مقدراتها وأعمالها بأكثر مما تتيحه لهم عضويتهم •

وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام • ذلك أن الحزب الوطنى فى اتجاهه نحو الطبقة العاملة ومحاولته الارتباط بحركتها وكسبها فى العمل الوطنى ، يبدو وكأنه قد خانه التوفيق فى اختيار القطاعات العمالية الجديرة بهذا الارتباط • فمن الواضح أن الحزب قد اتجه ـ فى الغالب ـ نحو الصناع اليدويين والحرفيين أكثر من اتجاهه نحو عمال المرافق «والمصانع الكبيرة» التى كانت قائمة فى هذه الفترة • ولعل محمد فريد ورجال الحزب قد راعتهم الأحوال المتردية للصناع اليدويين ، ووجدوا فيهم الضحية المباشرة للاحتلال والرأسمالية الأجنبية التى أغرقت الأسواق بالبضائع فأثرت فى أعمال وحياة هؤلاء الصناع تأثيرا واضحا • ولعله مما قوى هذا الاتجاه

فى سياسة الحزب ، أن بعض هؤلاء الصناع أقبلوا على استخدام سلاح الاضراب ـ كما استخدم عمال المرافق الأضراب الذى أظهرهم كجماعة مناضلة من أجل تحسين أحوالهم · فقد شهد عام ١٩٠٧ ـ مثلا ـ سلسلة من الاضرابات بين الصناع اليدويين والحرفيين لأسباب متباينة ـ مثل اضراب العربجيه ضد اجراءات المرور واجراءات البيطرة ـ واضراب عمال الأقمشة ، والنساجين فى قليوب ، والجزارين ، والخبازين فى القاهرة ·

ولهذا فاننا نرى أنه لم يكن من قبيل المصادفة أن اختار الحزب اسم (نقابة الصنائع اليدوية) لهذه النقابة التى أنشأها ورعاها ، وأن ينص فى المادة السادسة من لائحتها على أن « يعتبر عضوا عاملا كل صانع مشتغل بالأعمال اليدوية ولا يشمل ذلك رؤساء المصانع والمعامل ·